يكشف عمليات تجسس على الجمعيات الاسلامية والجامعات البريطانية.. والجماعات الاسلامية تعتبره جزءا من حملة تشويه مستمرة ضد المسلمين

القناة البريطانية الرابعة تعرض فيلما عن انتشار الافكار السلفية والتأثير الديني السعودي في بريطانيا

لندن ـ «القدس العربي»:

صار المسلمون في بريطانيا هدفا سهلا، ففشل التعددية الثقافية سببه انعزالية المسلمون، وتراجع اداء الطلاب في المدارس سببه العائلات المسلمة، ونقاب النساء المسلمات يمنع من التواصل الشخصي، ويؤثر على التصرفات الفردية.

والمسلمون يجب ان يسلموا ابناءهم للسلطات الامنية حالة ظهور اعراض عليهم تشي بتصرفات غير طبيعية، وممثلو الجالية المسلمة، قادتهم لا يفعلون ما يطلب منهم من اجل مواجهة نزعات التطرف والراديكالية. كما تم التجسس على الجامعات والجمعيات الاسلامية فيها، وآخر التصريحات في هذا الاتجاه، ما قدمه احد التربويين المهمين في بريطانيا وهو سير سيرل تايلور، رئيس وقفية المدارس والاكاديميات الخاصة، حيث قال ان العائلات التي لا تتحدث في بيوتها الانكليزية، هذا يعتبر عاملا مهما في ضعف اداء مدارس وردت في آخر قائمة الآداء الأكاديمي.

وقال التربوي البريطاني ان هناك نسبة كبيرة من الامهات يحضرن من بنغلاديش والباكستان ولا يتحدثن الانكليزية، وذلك من خلال الزفاف المرتب. وقال انه في حالة عدم التخاطب بالانكليزية في البيت بين الاب والام والابناء فان هذا يؤثر على اداء الطالب في مادة اللغة الانكليزية. وجاء حديث تايلور في الوقت الذي ستعرض فيه القناة الرابعة في التلفزيون البريطاني «تشانال فور» عن نشاطات السلفيين السعوديين في المساجد في لندن، وبيرمنغهام، والبرنامج الذي انتجته شركة «هارد كاش» لصالح القناة قام بدس محقق داخل حلقات الدروس الدينية في مساجد في شرق لندن، وبيرمنغهام، حيث يحاول البرنامج الوثائقي رصد ما يرى انه تأثير السلفية السعودية والمؤسسة الدينية السعودية على المساجد والمراكز الاسلامية في بريطانيا، ونشر ما اسماه الايديولوجية المتطرفة التي تتعارض مع قيم التسامح والتعددية الثقافية والحقوق المتساوية لكل من الذكر والانثى.

وسيتم عرض الفيلم ضمن حلقات البرنامج المعروف «ديسباتشيز/ ارساليات». وتقول الشركة ان التصوير السري الذي تم جاء ملتزما بمعايير قانون «اوكوم» والممارسة المهنية المعروفة، حيث سيتم تعمية وجوه المصلين او المشاركين في الدروس. ويركز التقرير على نشاطات جماعة «مركزي اهل الحديث» في بيرمنغهام، حيث يزعم البرنامج ان المركز يحصل على توجيهات وارشادات من المؤسسة الدينية السلفية السعودية. وقام المحقق السري بتصوير جلسات في المسجد المركزي التابع للجماعة في فترة استمرت اربعة اشهر العام الماضي، حيث قام بتغطية محاضرات ومؤتمرات عقدت في المركز، واشرطة «دي في دي» مثل «الكبائر العظيمة»، «التحضير للوقوف امام الله» وهما شريطان من انتاج شركة اهل السنة، ويقدم الفيلم ايضا مقاطع من خطب ودروس القاها احد ممثلي تيار السلفية الشيخ صهيب حسن في مسجد التوحيد في شرق لندن، وهناك ايضا عمليات اتصال بالاقمار الصناعية مع المفتي العام السعودي.

ويركز التقرير التلفزيوني على احد دعاة السلفية واسمه ابو اسامة الذهبي الذي ينتقد التقرير واستخدامه لعبارات مثل «كافر» و «كفار» حيث يعتبرها معدو البرنامج غير محايدة ولا تدعو للتسامح. ويستشهد البرنامج بعبارات للذهبي يقول فيها انه لا احد من المسلمين يحب الكفار سواء من بريطانيا او امريكا، ويأخذ على الذهبي ايضا دعوته الحضور لعدم الولاء لغير المسلمين، حيث قال ان المسلمين يحبون العيش في ظل دولة اسلامية. واثناء حديث ابو اسامة الذهبي عن الدولة الاسلامية اشار الى ان الكافر له عقوبة القتل والمرتد عقوبة الصلب. ويبدو ان الذهبي كان يعتمد على فتاوى واراء فقهاء قديمة تتحدث عن اشكال الممارسة في مجتمع اسلامي كما يريده السلفيون. وفي هذا السياق يورد البرنامج ايضا بعض تعبيرات الذهبي عن المرأة التي يقول انها انسان غير كامل مقارنة بالرجل. وعن الشاذين ينتقد الذهبي القانون الذي يشرع الشذوذ ويجرم من ينتقدهم، حيث يقول «سنميز ضدهم ولكن بدون ان نخرق القانون»، كما دعا الى الجهاد في دروسه. اما الشخص الاخر فهو الشيخ الجبالي، الذي دعا بعزل الاطفال المسلمين عن غير المسلمين خشية ان تتسرب تصرفاتهم للبيوت المسلمة.

ويقول التقرير ان المفتي العام للسعودية قد رفض دعوات التسامح بين المسلمين وغير المسلمين بمن فيهم المسيحيون واليهود، حيث يقول ان كل شخص «يدافع او يساعد مرتد او كافر او ملحد فهو ملعون»، كما اشار الى ان المفتي دعا الى تعزير الاطفال بضربهم ان لم يلتزموا او يتعلموا الصلاة.

وسيظهر الشريط التلفزيوني ايضا اقوال شيخ اخر هو عبدالله الخنين الذي دعا لفرض النقاب على المرأة. ومن الذين سيتعرض لهم ايضا الدكتور بلال فيليبس الذي اشار لفتوى تسمح بعقد قران الفتيات في سن التاسعة ما دام لم يتم الدخول بهن، اما الشيخ صهيب حسن، احد مسؤولي جماعة اهل الحديث، فتحدث عن نصر المسلمين المحتوم ضد الكفار. كما يتعرض ايضا لاقوال مولانا عبد الهادي احد زعماء جماعة اهل الحديث الذي وصف مؤتمرا شارك فيه الجبالي وابو اسامة الذهبي بأنه جميل مع ان الاقوال كانت فيه غير متسامحة. واتهم التقرير مركز اهل الحديث بانه كان يريد تصميم مساق دراسي في الصيف واحضار محاضرين من الجامعة الاسلامية في المدينة المنورة. كما انتقد الفيلم ايضا اشرطة تباع في مكتبة قرب المسجد تمجد الجهاد والاستشهاد في الاسلام. ويزعم ان امام مسجد في داربي دهو دكتور اعجاز ميان، تحدث في المسجد باعجاب عن الشرطة الدينية السعودية، والتي قال انها تقوم بعقاب الذين يتأخرون عن الصلاة.

ودعا المسلمين لتدمير الديمقراطية البريطانية والبيت الابيض الذي وصفه بأنه البيت الاسود. وانتقدت جماعات اسلامية التقرير التلفزيوني حيث قالت انه جزء من حملة تشويه ضد المسلمين في بريطانيا، وعرض تلفزيون «اسلام تشانال» برنامجا ناقش فيه مشاركون هذا البرنامج، وتتعرض القناة نفسها لحملة اخرى ايضا.

وزارة البخيت في الانعاش.. وصراع في البرلمان بعد رفض موازنة الدولة.. والاسلاميون يطالبون باجبار الحكومة على رفع الرواتب:

الأردن: «الأخوان» يسيسون ملف «جنون الأسعار» ويحذرون من «انفجار شعبي» وشيك

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام البدارين:

ما زالت الأجواء البرلمانية مأزومة في وجه حكومة الدكتور معروف البخيت بالرغم من إعلانه توفر النية لزيادة رواتب الموظفين والإمتناع عن زيادة أسعار المحروقات حتى يضمن تمرير الموازنة المالية في المجلس النيابي بعد ان رفضت إقرارها اللجنة المالية في بادرة هي الأولى من نوعها في تاريخ الحياة البرلمانية في البلاد.

وفيما أصر ستة اعضاء في اللجنة المالية على عدم حضور إجتماع بين أركان الحكومة وأركان المجلس النيابي مصعدين موقفهم من الموازنة المالية.. فيما حصل ذلك دخل التيار الإسلامي وبقوة على خطوط الملف المالي والإقتصادي محرضا القوى الوطنية والأحزاب على إجبار الحكومة على التحرك لمواجهة حملة إرتفاع فاحشة في الأسعار العامة.

ويواجه المواطن الأردني منذ اسابيع حالة إرتفاع حادة في أسعار كل ما يستهلكه تقريبا، وذلك في موجة اسعار مجنونة طالت كل نواحي الحياة العامة في البلاد مما دفع الإسلاميين للتحذير من مجمل الإحتقان الموجود في الشارع بسبب غلاء الأسعار.

ودعا الأمين العام المساعد لجبهة العمل الإسلامي الشيخ إرحيل الغرايبة أمس القوى الوطنية للضغط على الحكومة لزيادة رواتب الموظفين والامتناع عن زيادة أسعار المحروقات وضبط ارتفاع أسعار باقي السلع. وقال في بيان له «لقد آن الأوان لاتخاذ موقف وطني ضاغط على الحكومة للتقدم بخطوة ايجابية تسهم في التخفيف من أعباء المواطنين الذين أرهقتهم الأسعار والضرائب المتصاعدة، ولا بد من اتخاذ خطوات شعبية فاعلة ومؤثرة ومتصاعدة».

وحذر الحكومة من مغبة «تجاهل» مطالب المواطنين في تحسين أحوالهم المعيشية «المزرية» و«التغافل» عن أوضاعهم «البالغة السوء»، لان ذلك «سيؤدي الى نتائج وخيمة تنعكس آثارها على حياة المواطنين الذي بات اغلبهم عاجزاً عن دفع أثمان الأغذية المناسبة، والعلاجات الضرورية، والتدفئة الملائمة».

وحول الغرابية المسألة إلى ملف سياسي عندما نصح الحكومة بـ«توخي جانب الحكمة، ومراعاة مخزون الكبت والمعاناة في صدور المواطنين، الذي قد يؤدي ـ لا سمح الله ـ الى انفجار كبير لا تحمد عقباه مستهجنا ما قال انه «غياب» حكومي عن موضوع الزيادة «الفاحشة» في الأسعار، خصوصا في ما يتعلق بالتموين، منوها إلى ان المواطن «لم يلمس جهدا حكوميا يذكر في هذا المجال».

وقال الغرايبة ان الحزب «يتبنى بقوة» مطلب اقرار زيادة الرواتب للموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين وعمال المياومة والمنتفعين من صندوق المعونة الوطنية، مشددا على الاشارة الى ضرورة ان تكون هذه الزيادة «مجزية، ومناسبة لتآكل الدخول، وتدهور الحياة المعيشية للمواطنين في ظل الارتفاع الباهظ في اسعار السلع والخدمات الاساسية».

وفي تداعيات الجو العام الذي تسببه الأسعار في البلاد امتنع اغالب أعضاء اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب عن حضور اللقاء الذي طلبه رئيس الوزراء معروف البخيت بأعضاء اللجنة، وهو اللقاء الذي كان مقرراً عقده اليوم في محاولة من البخيت لثني أعضاء اللجنة عن موقفهم الرافض لإقرار مشروع الموازنة العامة للعام 2007، واستعاض البخيت عن ذلك بلقاء آخر جمعه ببعض النواب في مكتب رئيس مجلس النواب.

واصدر النواب الستة الممتنعين عن اللقاء بياناً قالوا فيه انهم «قرروا» عدم حضور جلسة اللجنة المالية لهذا اليوم، معربين عن قناعتهم بـ«عدم جدوى» مثل هذا اللقاء، بمبرر انه «سبق وان اجتمع اعضاء اللجنة مع رئيس الوزراء معروف البخيت لهذا الغرض» قبل عيد الأضحى ومع نائبه وزير المالية زياد فريز يوم الخميس الماضي، الذي «غادر اجتماع اللجنة دون إعطاء الاعتبار لأعضائها»، بل و«اتهمهم بمزاجية القرار».

ووقع البيان نائبا الحزب في اللجنة جعفر الحوراني وموسى الوحش، بالاضافة الى النواب خليل عطية ومرزوق الدعجة ومجحم الصقور ونايف ابو محفوظ.

وجاء في البيان حسب الموقع الإلكتروني لجبهة العمل الإسلامي «نحن الموقعين أدناه اعضاء اللجنة المالية والاقتصادية، من منطلق انحيازنا للشعب ومصلحة الوطن العليا، وحرصاً على تجنيب المواطنين تبعات ارتفاع تكاليف المعيشة التي تسببها زيادة الضرائب وارتفاع أسعار المشتقات النفطية، وهو ما جعل دخول المواطنين تتآكل بشكل اضعف القوة الشرائية للدينار، وجعل النسبة العظمى من المواطنين وهم من الموظفين والمتقاعدين غير قادرين على توفير متطلبات المعيشة الأساسية لأولادهم، بل ان الأمراض القاتلة بدأت تصيب الأطفال وكبار السن من قلة التدفئة وشدة البرد».

وتابع البيان «قررنا عدم حضور جلسة اللجنة المالية لهذا اليوم والتأكيد على قرار اللجنة بعدم الموافقة على مشروع قانون الموازنة الذي صدر يوم الخميس الموافق 2007/1/11 لقناعتنا بعدم جدوى مثل هذا اللقاء مع دولة رئيس الوزراء حيث سبق وان اجتمعنا معه قبل العيد لهذا الغرض ومع نائبه يوم الخميس الماضي الذي غادر اللجنة دون اعطاء الاعتبار لاعضائها، واتهامهم بان قرارهم مزاجي». وطالب النواب الستة بـ«اولا ان يصدر مجلس الوزراء قراراً واضحاً بزيادة الرواتب للموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين وعمال المياومة والمنتفعين من صندوق المعونة الوطنية، ثانياً: عدم رفع اسعار المشتقات النفطية او فرض اي ضريبة عليها».

وختم البيان بالقول «متمنيين على زملائنا الكرام أعضاء مجلس النواب التضامن معنا وعدم الموافقة على هذا المشروع إلا إذا التزمت الحكومة بما ذكرناه اعلاه».

كما بعث النواب الستة بكتاب الى رئيس مجلس النواب اعلنوا فيه «منعا للاجتهادات والتفسيرات المختلفة» عدم موافقتهم مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام 2007 .

وكانت الحكومة قد واجهت الأسبوع الماضي وضعا فريدا عندما رفضت مالية النواب التصديق على الموازنة وهو ما لم يحصل منذ التحول الديمقراطي في البلاد عام 1989 ويعتبر ذلك بمثابة التصويت على الثقة بحكومة البخيت ويقول النواب انهم لا يستطيعون المصادقة على الموازنة وسط موجه الغلاء التي ترهق المواطنين فيما حاولت الحكومة لإنقاذ الموقف الإستعانة برئاسة مجلس النواب».

وكان اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب قد رفضت يوم الخميس الماضي مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2007، داعية مجلس النواب إلى رد مشروع القانون.

وقالت اللجنة، في قرارها الذي صدر بأكثرية سبعة نواب، إن المشروع لا يشمل في بنوده زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين المدنيين والعسكريين ومتقاعدي الضمان الاجتماعي، فضلا عن أن الموازنة قامت على أساس رفع أسعار المشتقات النفطية.

شقيق البنا يشكر أمريكا على محاكمتها صدام.. ودفاع عنه وهجوم عليه.. والحكومة تحاول التغطية على فضيحة أكياس الدم الفاسدة

مرشد «الإخوان» يعلن البدء في تكوين حزب سياسي يضم اقباطا.. ومبارك يرفض خلط الدين بالسياسة.. وانتقادات لعدم القبض على سفاح القاهرة

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة يومي السبت والأحد، عن بدء وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس جولتها في المنطقة، واستقبال الرئيس مبارك، رئيس الوزراء اللبناني ووزير خارجية دولة الإمارات، واستمرار موجة البرد الشديدة، طبعا، وما الذي ستفلح فيه هكذا حكومة غير جلب المصائب، ومحادثات للتوصل الى حل مع المرشدين بقناة السويس لإنهاء التباطؤ في العمل واستمرار موجة القلق بين أهالي المعادي وحي البساتين بجنوب القاهرة بسبب عدم نجاح الشرطة حتى الآن في القبض على السفاح الذي يطعن التلميذات بالسكين من الخلف ويختفي، وقد امتنع عدد كبير من الأهالي عن ارسال بناتهن للمدارس كما يقوم عدد آخر بتوصيلهن لمدارسهن، وانتظارهن في العودة وتأجيل اجازة رأس السنة الهجرية من السبت إلى الأحد القادم، والقبض على عصابة تزور توقيعات الوزراء على طلبات الخدمات، وبيعها، والقبض على السيدة هويدا طه وهي مصرية تعمل بقناة الجزيرة وتوجيه اتهامات لها بأنها تعد حلقات مزورة عن التعذيب، واحالتها للنيابة، وانخفاض في اسعار الدجاج، كما تدعي وزارة الزراعة، وهو ما لم يحدث، وإعدام اكثر من ألف دجاجة في الاسماعيلية واعتماد عشرين مليون جنيه لإنشاء مستشفى في مدينة دهب بجنوب سيناء، وثلاثين مليوناً لامتداد كوبري قويسنا وخمسة عشر مليوناً لتطوير المستشفى الجامعي في بني سويف، وإلى جزء ضئيل جدا مما لدينا:

فضيحة الأكياس

ونبدأ تقرير اليوم بفضيحة أكياس الدم، التي قالت عنها «الأحرار» يوم السبت أن هناك محاولات حكومية للتغطية عليها وأضافت في موضوعها الرئيسي بالصفحة الأولى يوم السبت: «كشفت مصادر مسؤولة أن هناك حملة منظمة يشارك فيها عدد كبير من قيادات الحزب الوطني وقيادات وزارة الصحة وبعض أساتذة الطب ومسؤولي الغرف التجارية ومجالس رجال الأعمال للتستر على الفضيحة ومنع كشف تفاصيل جديدة خاصة بتصنيع أكياس الدم الملوث بشركة «هايدلينا» التي يمتلكها رجل الأعمال النائب الدكتور هاني سرور وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب، أعربت المصادر عن مخاوفها من وجود محاولات جادة لتضليل الجهات المعنية المسؤولة عن كشف تفاصيل الفضيحة حيث بدأت وزارة الصحة تروج لنظرية أن عيوب الأكياس تقتصر على سن الإبرة وطول الخرطوم نتيجة عدم وجود مواصفات قياسية طبية معمول بها في مصر وهي محاولة مكشوفة لتبرئة هاني سرور وشركته ويشارك فيها عدد من مشاهير الأطباء والشخصيات العامة.

كما قام عدد من مسؤولي منظمات الأعمال والغرف التجارية بتبني حملة خلال اليومين الماضيين لايهام الرأي العام بأن ما أثير حول قضية الدم الملوث هو مجرد مؤامرة تقف وراءها الشركات الأجنبية التي تسعى لضرب الصناعة الوطنية وايهام الرأي العام أيضا أن هذه الحملة تسببت في وقف تصدير المنتجات المصرية من المستلزمات الطبية وقد قامت قيادات الحزب الوطني بإصدار تعليمات للصحف التابعة للحزب سواء تبعية مباشرة أو غير مباشرة بتلميع هاني سرور واستضافة أطباء ومسؤولين بوزارة الصحة لتبرئته كما نجحت ضغوط الحزب الوطني في عدم رفع الحصانة عن سرور والاكتفاء بالإذن له بالإدلاء بأقواله أمام نيابة الأموال العامة حتى لا يتعرض للحبس الاحتياطي والمنع من السفر وتفتيش منزله ومراقبة تليفوناته».

لا محاولات للتستر على هاني ولا يحزنون، لأنه لم تتم أي مخالفات كما زعم المسؤولون الحكوميون، والدليل أن زميلنا وصديقنا عصام كامل مدير التحرير قال في نفس العدد: «اتضح أن الإبرة المستخدمة في قرب الدم الفاسدة التي ينتجها عضو الحزب الوطني هاني سرور مخصصة للمواشي، ويبدو أن الرجل قصد المساواة». وعصام يعلق على ما نشر فعلا.

وإلى التعليقات، وأولها لزميلنا بـ«الوفد» محمد أمين، الذي سدد سهامه مباشرة إلى رئيس مجلس الشعب الدكتور أحمد فتحي سرور وإلى من هم أكبر منه، بأنهم يريدون حماية هاني سرور، وهو ما جاء في قوله يوم الجمعة في عموده اليومي ـ على فين ـ «هل هناك فرق بين رفع الحصانة عن هاني سرور والسماح له بسماع أقواله، أقصد هل إجراء مجلس الشعب في هذه الحالة يعتبر صحيحا؟!، والإجابة أن الإجراء صحيح طبقا للائحة والقانون، ولكنه يعكس شبهة تواطؤ من المجلس نفسه تجاه القضية، فالنائب العام والذي طلب رفع الحصانة عن النائب، بعد أن توفرت لديه الأدلة القوية لطلب رفع الحصانة، ولا يتصور أحد أن النائب العام يمكن أن يطلب رفع الحصانة عن أي نائب مهما كان، لأن هناك شكوى كيدية ضده، هذه بديهية من البديهيات المعمول بها في النيابة العامة، والتي يعرفها جيدا الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب، ومعروف أن د. سرور قد رفع الحصانة عن نواب آخرين في قضايا شيكات، ممكن حلها، أو حتى في قضايا أخرى تافهة، ولا تستدعي هروب النائب، كما أنه رفع الحصانة في اجازة المجلس عن آخرين، مستخدما حقه كرئيس لمجلس الشعب، بل ربما كان ذلك في منتصف الليل أحيانا!!

فما هو المعنى، المعنى الذي قد يتسرب إلى أذهان الناس، هو أن المجلس يعمل بأوامر، ويجتمع بالريموت كنترول، أيضا هناك معنى آخر يتسرب إلى النفس في قضية الدم الملوث المتورط فيها هاني سرور، وهو أن هناك من يحمي النائب المتهم، إن لم يكن مسؤولا كبيرا في الدولة، فعلى الأقل الذي يحميه هو الدكتور سرور نفسه».

لا، لا، هذه مسألة بسيطة للغاية ولا تسترعي الانتباه، لأن هناك ما هو أفدح ولاحظته زميلتنا بـ«الأخبار» أميمة كمال وقالت عنه في عمودها ـ لذا لزم التنويه ـ بـ«أخبار اليوم» يوم السبت: «الذي أراه أكثر أهمية وأخطر هو ما جاء على لسان كل أطراف القضية من أن هناك مسؤولين كبارا قد ضغطوا عليهم من أجل اغماض أعينهم أو تغييب ضمائرهم حتى تمر الصفقة ودائما ما تأتي على ألسنتهم أن هناك «راجل واصل» يمكن أن يؤذيهم هذا ما قالته موظفة وزارة الصحة سهير الشرقاوي التي تلقت تهديدات بإيذاء أولادها، وهذا ما أعلنه ايضا الدكتور التائب أشرف الغنام الذي قدم بلاغا ضد نفسه بعدما استيقظ ضميره فجأة ووغزه لأنه وافق على استلام الأكياس الملوثة، وقال انه فعل ذلك رضوخا لضغوط «ناس كبيرة» وحتى حيدر بغدادي عضو مجلس الشعب هو الآخر تعرض لتهديدات من مسؤولين كبار حتى يغلق استجوابه حول فلاتر الغسيل الكلوي التي تنتجها نفس الشركة المتهمة، ولكن أغرب ما في الأمر أن د. هاني سرور نفسه المتهم بأنه «راجل واصل» قال أن وراء هذه القضية ضغوطا من خصوم سياسيين ومنافسين كبار في السوق أي أنه وراء كل «راجل واصل» رجل تاني أوصل منه وهو أخطر ما في الأمر».

وإذا تركنا «أخبار اليوم» وحاولنا الانتقال «لأهرام» نفس اليوم، سنجد الحكمة، كل الحكمة، عند أحد مديري تحريرها زميلنا عبدالعظيم درويش، الذي أدرك بثاقب نظره، الجميل الذي قدمته شركة هايدلينا، ووزارة الصحة، قال، وأعجبني قوله: «بذات القدر من السذاجة المفرطة التي أتمتع بها بوصفي واحدا من بين 72 مليون مواطن، تجتاحني بين حين وآخر موجة من الأسئلة الغارقة في السذاجة لعل أبرزها يدور حول اسباب الغضب التي اجتاحت المواطنين عقب الكشف عن فساد أكياس الدم في المستشفيات الحكومية الواردة من شركة «هايدلينا» أو بالأصح «بهدلتينا» لصاحبها ومورديها ووالد المحروستين المسماة باسمهما!!

إذا فكر أي من هؤلاء الغاضبين لمجرد لحظة واحدة سيكتشف أنه لا داعي لهذا الغضب لعدة أسباب أولها أن صاحب القضية هو نائب بالبرلمان ووكيل لجنته الاقتصادية ورئيس جمعية مستثمري 6 أكتوبر «سابقا» وهو في الأول والآخر أحد كوادر الحزب الوطني يعني من النهاية أحد رجال الحكومة وأن لم يكن أحد أعضاء فريقها الوزاري، وهو ما يحتم عليه معاونة الحكومة في إجراءاتها للتخفيف عن كاهلها من مسؤوليتنا نحن المواطنين!!

ثانيا: أن الحكومة ممثلة في وزارة الصحة قد التزمت الصمت التام وفق ما أعلنه وزيرها حاتم الجبلي أكثر من مرة ولم تبلغ النيابة العامة على مدى 6 اشهر منذ اكتشافها أن أكياس الدم الواردة إليها من الشركة غير مطابقة للمواصفات وبخاصة تلك المادة التي تحول دون تجلط الدم وبالتالي تتحول الأكياس إلى أصلح بيئة لنقل عدوى أخطر الأمراض «الالتهاب الكبدي والايدز والسرطان» وهو ما يعجل بإنهاء متاعب الحكومة معنا ومع مطالبنا المتكررة!!».

وهل بعد هذا الكلام تصدق أنه ساذج كما حاول أن يوهمنا؟! هذا ثعلب مكار، وخفيف ظل أيضا.

الرئيس مبارك

وإلى رئيسنا، بارك الله فيه ورعاه، إلى آخر الدعاء المستجاب، حيث فوجئت بوجود نفاق جديد، اسمه محمد علي خير تولى رئاسة تحرير جريدة «الميدان» المستقلة، خلفا لزميلي وصديقي وقريبي سعيد عبدالخالق، يكتب كلاما ضايقني به لأبعد الحدود، طبعا، وكيف لا أحس بالضيق والكمد وهو يقول ـ وبئس ما يقول ـ «ولنا أن نتساءل: لماذا يصعب ذكر انجاز للرئيس يشار له بالبنان يفقأ به عين كل معارض له؟، ولن نجافي العدل إذا قلنا إن فترة حكم مبارك قد شهدت تراجعا حادا على كل المستويات حتى بات عام 81 عندما تولى الرئيس حكم مصر أفضل من 2006 وتلك هي أبسط التعبيرات مأساة رغم حالة الخداع والتزييف الحكومي والإعلامي التي تدعي عكس ذلك، ولن يعجزنا ذكر ما هو متداول ومثبت بالأرقام أو حتى بالشواهد من تراجع مكانة مصر في محيطها العربي والإقليمي وأنها تعيش مرحلة إنكفاء دامت ربع قرن تحت شعار الاستمرار والذي أدى بنا ما نراه الآن ربع قرن تحت شعار الاستقرار والذي أدى بنا إلى ما نراه الآن من موات.

ألم يفكر الرئيس يوما ويسأل نفسه وبصراحة: ما الذي سيتركه للتاريخ كي يسجله له، ولماذا لا يهتم مبارك بذلك؟

ومنذ 3 سنوات وفي قصر الرئاسة أثناء اجتماع الرئيس بخمسين من مثقفي مصر على هامش معرض القاهرة الدولي للكتاب سأل أحد المثقفين الرئيس حول هذا المعنى، وكان للرئيس وقتها رد مفاجيء وصادم حيث قال: أنا لا يهمني تاريخ أو جغرافيا!

وأعتقد أن هذه هي مأساة مصر الحقيقية فنحن أمام حاكم غير معني بتسجيل انجاز له نذكره له ويذكره له التاريخ، فالتاريخ يذكر لمحمد علي باشا أنه مؤسس مصر الحديثة، ورغم أخطاء الرئيس عبدالناصر مثل هزيمة 67 وقمعه للحريات إلا أن التاريخ لن ينسى ما قدمه لمصر وأكد بالفعل أن مصر لأبنائها جميعا وليست لأغنيائها فقط ويكفي أننا نأكل الآن من عائد بيع ما بناه وكذلك الحال بالنسبة للسادات الحاكم الأعظم والذي رغم انجازاته الكثيرة وعلى رأسها حرب أكتوبر إلا أننا ظلمناه، فالرجل رغم قصر فترة حكمه إلا أن التاريخ وجد فيها ما يستحق التسجيل.

لذا لا يمكن للتاريخ أن يمر مسرعا أمام فترتي حكم الرئيسين الراحلين ولكنه حتى الآن وما نراه وما نعيشه من شواهد تؤكد أن التاريخ لن يتوقف بالمرة أمام أكثر من ربع قرن مرت على مصر في جمود».

لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، واسمه خير؟ أي خير في هذا التجني على رئيسنا، بعكس الخير، كل الخير في زميلنا وصديقنا محمد أبو الحديد، رئيس مجلس إدارة مؤسسة دار التحرير رغم انه لا يوجد اسم خير بين الاسم الخماسي والسباعي له، لأنه قال يوم الخميس في بابه «الأسبوع» بجريدة «الجمهورية» ـ آخر الأسبوع ـ عن لقاء رئيسنا برئيس وزراء إسرائيل: «محاولة إحراج مصر والرئيس مبارك أمام الرأي العام الداخلي، والرأي العام الفلسطيني والعربي من خلال أن يتم لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي مع الرئيس مبارك تحت ظلال هذا الاجتياح الإسرائيلي لمدينة رام الله.

وأكاد أجزم أن الرئيس مبارك قد أدرك بسرعة كل ذلك وقرر ألا يترك أولمرت يستكمل تحقيق أهدافه من هذه العملية على حساب مصر، وكان الرئيس موفقا كل التوفيق في إدانته القوية والواضحة لهذه العملية وإظهار الاستياء المصري البالغ منها، علنا، وأمام الصحافة والتليفزيونات المحلية والعربية والعالمية، وليس فقط في الغرفة المغلقة التي عقد الاجتماع فيها، لقد كسبت مصر وكسب الرئيس مبارك مزيدا من احترام وتقدير الرأي العام المحلي والفلسطيني والعربي، الذي رأى في مجمل المؤتمر الصحافي يومها نموذجا لما يجب أن يكون عليه التعامل السياسي مع الغطرسة الإسرائيلية».

معارك الإعدام

وإلى معارك الإعدام، وأول من خاضها زميلنا وصديقنا بـ«الجمهورية»، والكاتب الماركسي، الدكتور فتحي عبدالفتاح يوم الخميس في بابه الاسبوعي ـ وجهة نظر ـ وأبدى فيه عظيم ضيقه من الذين دافعوا عن صدام، وعن احتفال نقابتي المحامين والصحافيين به، فقال منزعجا: «إننا أمام نموذج فج للحاكم الفاشي، من طراز هتلر وموسوليني، بل فاقهما في حجم الجرائم التي ارتكبها ضد شعبه والشعوب العربية كلها، ترى هل قرأتم ما كتبه وسجله عدد من كبار الكتاب والمفكرين والقراء والفنانين العراقيين حتى قبل أن يسقط نظامه البشع وما تعرضوا له هم وأمهاتهم وأخواتهم على يد أجهزة أمنه الرهيبة؟

وهل تعرفون ـ وأحسب أنكم تعرفون ـ كيف قام هو شخصيا باغتيال مفكرين كبار وقادة محترمين من حزب البعث العراقي نفسه من أمثال غانم عبدالجليل وعبدالخالق السامرائي، وذلك تحت دعوى أنهم تعاونوا مع حزب البعث السوري لإقامة وحدة بين البلدين، وهل عرفتم ـ وأحسب أنكم تعرفون ـ تصرفات ابنه المعتوه عدي وكيف كان يطلق الرصاص على من يشاء في أي وقت، بمن فيهم كبار رجال الحاشية والسياسة، هذا الإنسان السادي الذي كان يفخر به صدام ويعده لأن يكون وريث الأسرة التكريتية في حكم وقهر شعب عظيم، وابنه الآخر الذي كان يرأس أجهزة الأمن، وأخيه الذي كان يرأس المخابرات وأولاد العمومة والخالة الذين حكموا وتحكموا في أحوال العراق، وفي الوقت الذي نطالب فيه ـ ولنا كل الحق ـ بفتح أبواب وشبابيك الحرية والديمقراطية وبناء المؤسسات الدستورية الصحيحة وتكريس إنسانية الإنسان بعيدا عن النظم الفردية والدكتاتورية، في هذا الوقت تخرج علينا نقابة المحامين والتي كان لها في الماضي تراث عظيم في الدفاع عن الديمقراطية ويسيطر عليها حاليا الاتجاه الديني ممثلا في الاخوان المسلمين ونقيبها القومي الناصري لتدافع عن دكتاتور حكم شعبه بالحديد والنار لأكثر من ثلاثين عاما أهدر فيها قيمة الوطن والمواطن وكل حقوق الإنسان والأدهى أن لجنة الدفاع عن الحريات في نقابة الصحافيين، نقابة الرأي الحر والتي كانت حصنا منيعا في الدفاع عن الديمقراطية، تدافع عن حاكم مستبد امتهن شعبه وأمته، بل ودشن من الناحية العملية السيطرة والهيمنة الأمريكية في العالم العربي كله، أبعد ذلك تطالبون بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطن؟!». ومن صديقنا فتحي الماركسي إلى صاحب الفقه الجديد الذي أفتى في رمضان الماضي بجواز تدخين الصائم في نهار رمضان وأفتى من قبل بأن من حق قوات الغزو الأمريكي والبريطاني للعراق، قتل المدنيين، وأن عدوانهما جهاد، وهو جمال البنا شقيق المرحوم حسن البنا، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين فقد قال في نفس اليوم ـ الخميس ـ في مقالة له بجريدة «نهضة مصر»: «ما من طاغية وصل من الفجر والعتو والاستعلاء والقتل وإشاعة الرعب والقهر والخوف مثل صدام، وكأن هذا لم يكن كافيا، فقد أطلق ولديه الشقيقين عدي وقصي يعيثان فسادا وغطرسة وتكبرا، فلو أن هذا الطاغية قطع إرباً إرباً لما كان هذا يكفر عن جرائمه في حق شعبه.

وقالوا إن المحاكمة باطلة، لأنها عقدت في ظل الاحتلال الأمريكي، وقد تابعنا على التليفزيون قواعد وسير المحاكمة، فلم يكن على رأسها ضباط، ولكن قضاة، واتبعت كل القواعد المرعية وكان لصدام محامون من أعلى المستويات، وكان له شهود، وكان يرد على المحاكمة بصلف واستعلاء ويعلن رفضها وأنه الحاكم الشرعي للعراق فلو كانت هذه المحكمة من تدبير أمريكا لاستحقت الشكر وأين هي مثلا من محكمة دنشواي التي أقامها كرومر، ودفع ثمناً لهذا إقالته من منصبه.

حتى ما يؤخذ على المسؤولين من تنفيذ الحكم يوم عيد الأضحى الذي يكون له محله لو كانت المحاكمة لمنعهم عادة بالنسبة لأي منهم عادي فليس لها محل بالنسبة لصدام حسين الذي كان دأبه أن يدمر كل المقدسات، فليس له أن يشكو أمراً خاصا باللياقة بل لعل هذا كان مطلوبا لإبراز صراحة العدالة، وهي صراحة مطلوبة بكل ما تتطلبه في حالة صدام حيث لا توجد إثارة من شك في سجل جرائمه الدموية وممارساته اللاإنسانية مع الأطفال والنساء والشيوخ والعلماء وبعد كل هذا كانت عدالة البشرية تعجز أن توقع على صدام لأن من قتل فردا عامدا متعمدا يقتل فكيف تحقق العدالة عليه قتل مائة ألف، وليس له إلا روح واحدة!!

وهل عدلا أن يكون عقوبة من قتل فردا مثل من قتل مائة؟

وهل من العدل قتل خمسمائة فرد.

انني لم افهم حكمة الآية «كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها ليذوقوا العذاب» إلا عندما فكرت كيف يمكن تحقيق العدالة مع الذين قتلوا المئات والألوف؟ وكيف يجب أن يختلف عقابهم عن عقاب من قتل فردا؟!».

لا إله إلا الله!! مفتي، وصاحب فقه جديد، وله عشرات الكتب، ومع ذلك، الآن فقط، فهم حكمة الآية الكريمة؟!

ونظل واقفين بجانبه ممسكين به حتى لا يفر منا، حتى نناديه على زميلنا بـ«الأسبوع»، أكرم خميس ـ ليلقي على مسامعه ومسامع فتحي عبد